

## النفط الكويتي يرتفع 86 سنتا ليصل 51.35 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات يوم أمس 86 سنتا ليستقر عند مستوى 51.35 دولارا مقارنة بـ 50.49 دولارا للبرميل في تداولات الأربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي اسواق النفط العالمية انخفض سعر خام نفط الاشارة مزيج برنت في العقود الآجلة لتسليم فبراير عند التسوية 0.91 دولار أو 1.59% ليصل إلى مستوى 56.42 دولارا للبرميل كما انخفض سعر الخام الأميركي في عقود فبراير عند التسوية 0.58 دولار أو 1.09% ليصل إلى مستوى 52.69 دولارا.

## الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

13 معيارا ترسم فرصا استثمارية ونواة لمحفظه واعدة

## خارطة طريق للاستثمار بالأسهم الكويتية في 2015



هل سيبقى المستثمر الكويتي حائزا في 2015 كما كان حاله في 2014 الصعب في عالم الأسهم الكويتية؟ في الصورة مستثمر في قاعة البورصة الكويتية ويبدو على الشاشة تاريخ آخر يوم تداول لسنة 2014 (أ.ف.ب)

## المحلل المالي

شهدت أسواق المال الخليجية أداء سلبيا بنهاية 2014 جراء عدد من العوامل أبرزها تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، ما أدى إلى وجود العديد من الفرص الواعدة، ومع استعداد المستثمرين لخوض غمار جولة استثمارية جديدة في 2015، يجب مراعاة الكثير من المعايير التي ترسم خارطة الطريق للاستثمار في الأسهم الكويتية المفضلة في عام 2015 لتحقيق الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والمجدية في بعض الأسهم المدرجة ذات التقييمات الجاذبة للاستثمار بعد الخسائر غير المبررة التي لحقت بها مؤخرا والتي قد تشكل النواة الأساسية لحفظة استثمارية يواجه بها المستثمر في حد بعيد التقلبات في اسواق المال ويجني عائدا مجديا على المدين المتوسط والطويل الأجل.

## التشغيلية وتفادي

## الأسهم المضاربة

## لضمان استمرار النمو

## تغير أوضاع السوق

## والاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم

## اقتناص أسهم

## ذات عائد استثماري

## لا يقل عن 10% على

## حقوق المساهمين

## الأسهم

## الاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم

## اقتناص أسهم

## ذات عائد استثماري

## لا يقل عن 10% على

## حقوق المساهمين

## الأسهم

## الاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم

## اقتناص أسهم

## ذات عائد استثماري

## لا يقل عن 10% على

## حقوق المساهمين

## الأسهم

## الاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم

## اقتناص أسهم

## ذات عائد استثماري

## لا يقل عن 10% على

## حقوق المساهمين

## الأسهم

## الاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم

## اقتناص أسهم

## ذات عائد استثماري

## لا يقل عن 10% على

## حقوق المساهمين

## الأسهم

## الاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم

## اقتناص أسهم

## ذات عائد استثماري

## لا يقل عن 10% على

## حقوق المساهمين

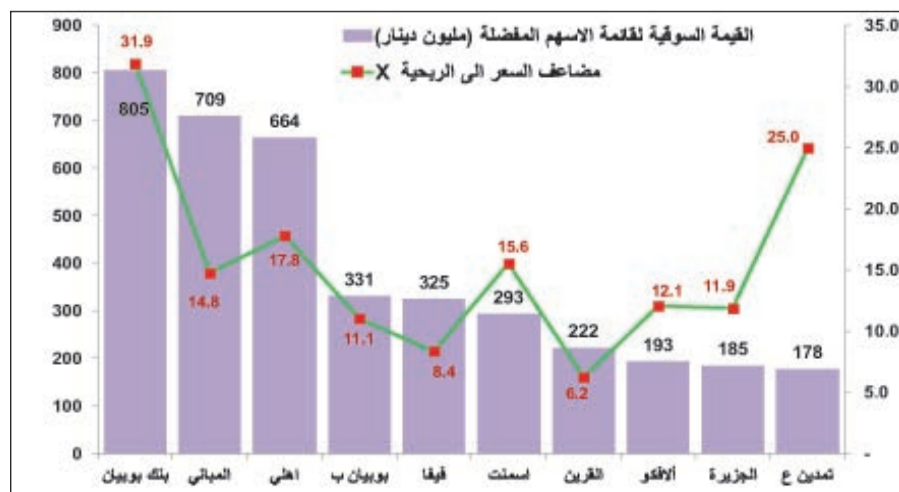
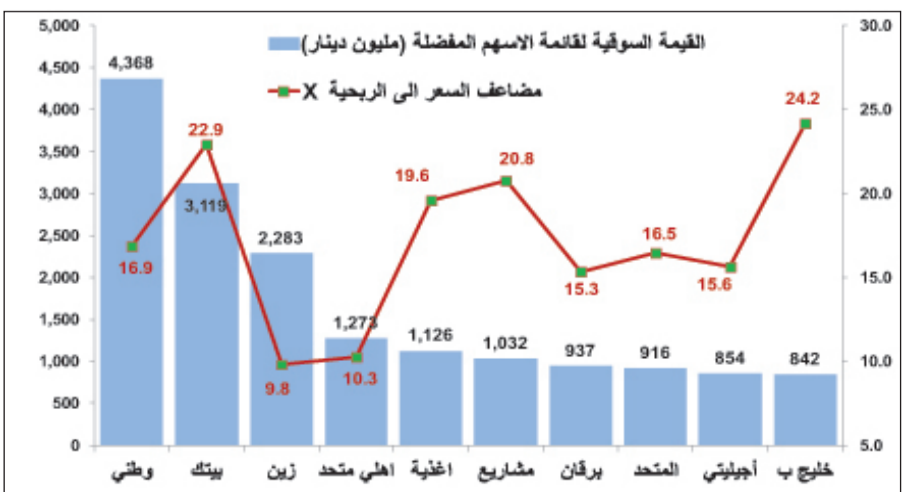
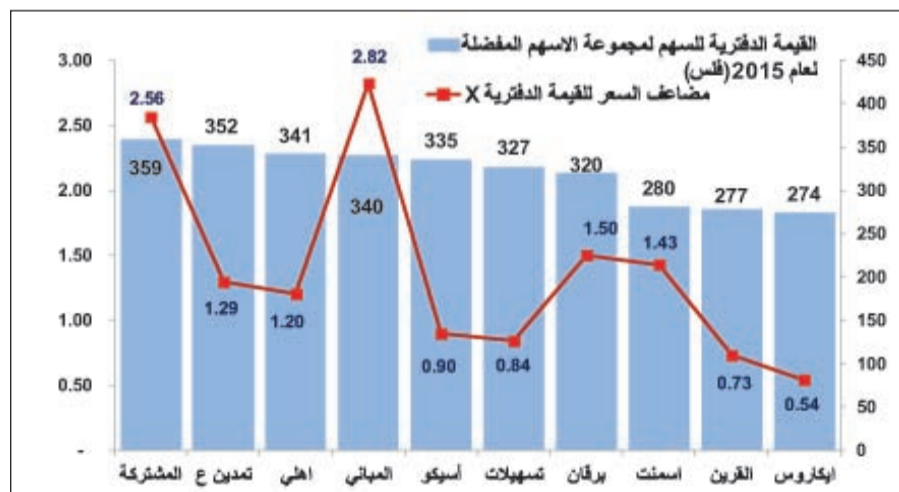
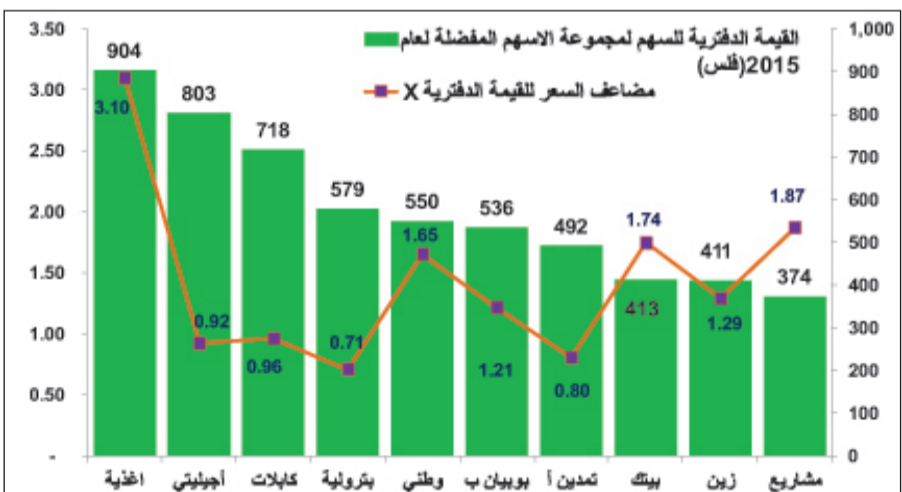
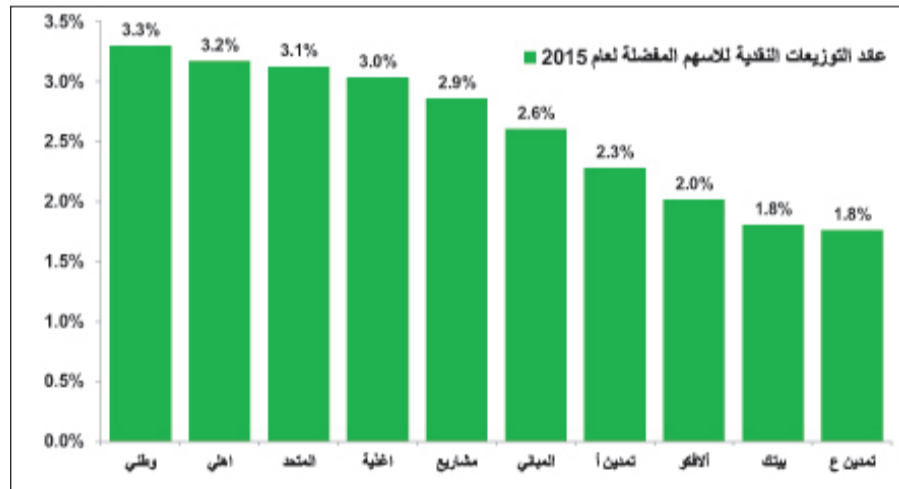
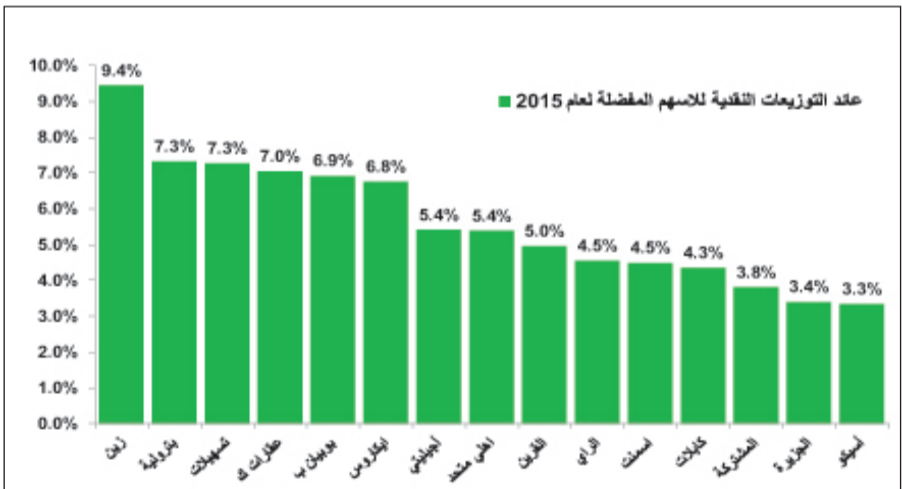
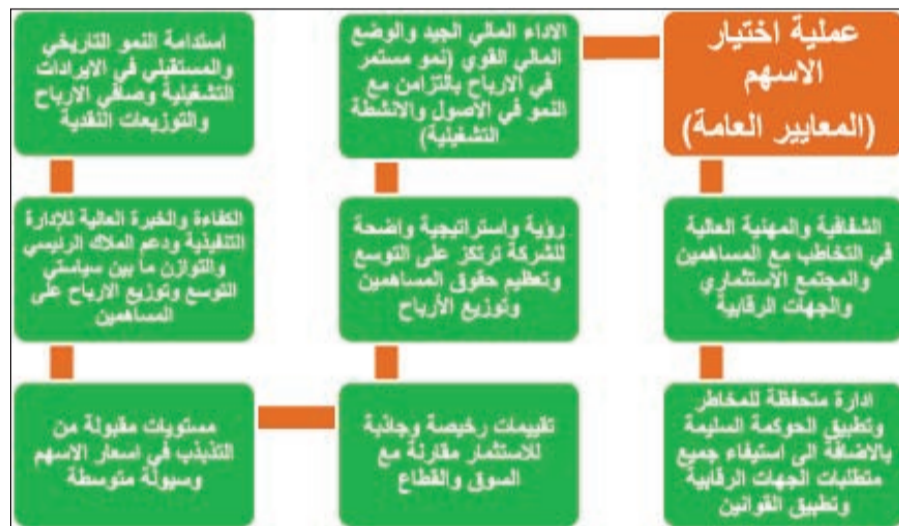
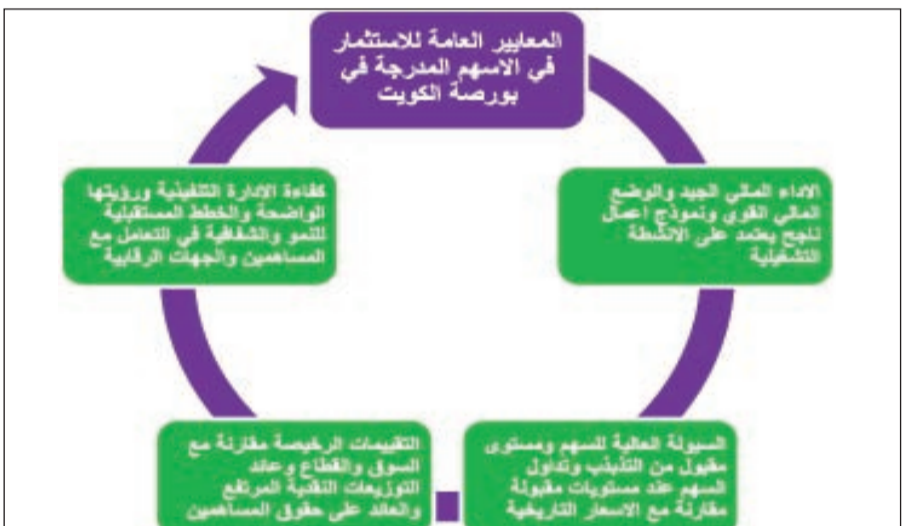
## الأسهم

## الاقتصاد يتطلب

## تغيير إستراتيجية

## الاستثمار ومراجعة

## الأسهم



12- مراقبة الأداء التاريخي للمساهمين مقارنة مع المؤشر الوزني للقطاع الذي ينتمي اليه مما يساعد المستثمر في اختيار الأسهم التي تتفوق في أدائها وفي نفس الوقت التركيز على الأسهم التي تتداول عند مستويات مقبولة مقارنة مع أسعارها التاريخية على ان يكون أولها مالي جيد وصحيا.

13- لا يقل العائد على حقوق المساهمين عن 10%.

العوامل الرئيسية

وينبغي قبل تحديد الأسهم التي يهدف المستثمر إلى الدخول عليها، تقييم العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء السهم عن طريق مراجعة وفهم البيانات المالية للشركة وإعلاناتها في البورصة والنسب المالية المتعلقة بنوعية الأرباح والإيرادات وهامش الربحية والعائد على حقوق المساهمين والوضع المالي للشركة وخططها المستقبلية وتقييماتها، وهناك 11 عاملا رئيسيا لاختيار الأسهم وهي كالتالي:

1- النمو الجيد في صافي الأرباح والإيرادات التشغيلية.

2- الشركات التي تتميز بجودة أصولها التشغيلية المرددة للدخل والتدفقات النقدية.

3- هامش ربحية مرتفع ومستدام للشركات الصناعية والخدمية والتجارية.

4- عائد على حقوق المساهمين بنسبة لا تقل عن معدل القطاع/السوق.

5- الاختيار الأسهم ذات الأداء التاريخي المستقر في أسعارها بحيث تكون نسبة التذبذب (Standard Deviation of Price) في أسعارها منخفضة مقارنة مع تذبذب السوق والقطاع.

6- الاستثمار في الشركات القادرة على توزيع أرباح نقدية مجدية وتتميز بالانضام في التوزيعات النقدية التاريخية.

7- الشركات التي تتمتع بتاريخ جيد من الاستقرار والنمو في الأرباح والإيرادات التشغيلية والتي تتعكس إيجابيا على العائد على حقوق المساهمين.

8- تقييمات جاذبة للاستثمار وخصخصة عند الأسعار الحالية (Discounted Valuations PE) مقارنة مع تقييمات السوق والقطاع أو الشركات التي تشابهها من حيث نموذج الأعمال.

9- الأسهم التي تجمع ما بين الأداء المالي الجيد والسيولة المقبولة بسهولة وسرعة عملية الشراء/البيع.

10- أسهم الشركات التي تتمتع بسيولة نقدية ونسبة منخفضة من الرافعة المالية (Financial Leverage) - الدين إلى حقوق المساهمين) والابتعاد عن أسهم الشركات التي تعاني من أزمة سيولة والمقلقة بالديون.

11- تنقية المعلومات التي تصل إلى المستثمر والتي تزداد بشكل ملحوظ وعدم الانجرار وراء الشائعات.

ونواة لمحفظه استثمارية محتملة مرتكزة على الأسهم التشغيلية وبعيدة عن الأسهم المضاربة.

ذلك، فالقرار فقط لتوعية المستثمر وإرشاده إلى الأسهم التي قد تشكل فرصة استثمارية

هذا التقرير ليس توصية بالشراء على الأسهم ولا تتحمل «الأنباء» أي خسائر قد تنتج عن

تنويه